

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية  
ومؤسسات النقد العربية

## الهوية الرقمية المصرفية

فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية



رقم  
113  
2019

# الهوية الرقمية المصرفية

أمانة  
مجلس محافظي المصارف المركزية  
ومؤسسات النقد العربية

## الهوية الرقمية المصرفية

فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي  
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة





### تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،



عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي  
المدير العام رئيس مجلس الإدارة  
صندوق النقد العربي



المحتويات

- 5.....تمهيد
- 5.....أولاً: حق المواطن بالحصول على حساب مصرفي
- 6.....ثانياً: تخفيف الإجراءات المفروضة وفقاً لمتطلبات الإمتثال وإجراءات إعرف عميلك...
- 9.....ثالثاً: الأسباب الموجبة لإصدار الهوية الرقمية المصرفية
- 10.....رابعاً: خريطة الطريق لإصدار الهوية الرقمية المصرفية
- 11.....خامساً: الآثار الإيجابية لإصدار الهوية الرقمية المصرفية
- 13.....سادساً: مخاطر إصدار الهوية الرقمية المصرفية
- 14.....سابعاً: محو الأمية الرقمية (Digital Literacy)
- 15.....ثامناً: التوصيات والخلاصة



### تمهيد<sup>1</sup>

الهوية الرقمية هي معلومات عن عميل تستخدمها أنظمة الكمبيوتر لتعريفه أمام الغير حسب تعريف (Wikipedia) ، أما بالنسبة لنا فهي بطاقة الكترونية تصدرها السلطات الرقابية من خلال مقدمي الخدمات المالية المرخصين من قبلها وهي تتضمن كامل الهوية الشخصية للمتعاملين إضافة إلى العنوان الكامل ونوع العمل وغيره من المعلومات الواجب توفرها وفقاً للمنتج المالي وقيمة الاستعمال لهذا المنتج.

كما يجب أن تكون صادرة عن نظام ممكن وضمن قاعدة بيانات موحدة وكاملة يمكن الوصول إليها بسهولة وبوسائل حماية كافية و مصدّقة (Validated) من الجهات الرسمية المصدّرة للبطاقة الوطنية

### أولاً: حق المواطن بالحصول على حساب مصرفي

بهدف تمكن المواطن من الحصول على الخدمات المالية وحمايته خلال استخدام تلك الخدمات لا بد من وضع قوانين واضحة وصارمة حول حق المواطن بالحصول على حساب مصرفي ما لم يكن هنالك أي عائق قانوني يحول دون ذلك.

في فرنسا على سبيل المثال، ينص قانون النقد و التسليف الفرنسي على ما يلي: "يحق لكل شخص فردي أو معنوي مقيم في فرنسا أن يفتح حساب دائن في أي مؤسسة مالية يختارها". ويشمل هذا القانون كل الاشخاص بمن فيهم

<sup>1</sup> تشكر أمانة فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، مصرف لبنان على إعداد مسودة الورقة.



من هم مسجلين على اللائحة السوداء أو من لديهم ديون مصنفة رديئة. لا يقتصر المشروع على الحسابات الجارية فقط، انما تطل حسابات التوفير ايضاً.

### آلية تطبيق القانون

ان معالجة طلبات ممارسة الحق في فتح حساب دائن تقع على عاتق المصرف المركزي الفرنسي حيث يتأكد من تطابقها مع القوانين ومن ثم احالتها الى المؤسسة المالية المختارة لفتح الحساب.

منذ 28 نيسان 2006، وتسهيلاً لطلبات الزبائن، و في حال رفضت أي مؤسسة مالية فتح حساب دائن لعميل لا يملك حساب دائن، أن يفوض المؤسسة بنقل طلبه الى المصرف المركزي الفرنسي ليستفيد العميل من قانون النقد والتسليف المادة "Droit du compte" مرفقا بكتاب معمل من المؤسسة ينص على رفضها فتح الحساب. يخصص المصرف المركزي الفرنسي يوماً كاملاً لدرس ملف الشكوى واحالة الطلب الى مؤسسة اخرى والتي غالباً ما تكون "La banque postale".

**ثانياً: تخفيف الإجراءات المفروضة وفقاً لمتطلبات الإمتثال وإجراءات إعرف عميلك**

تواجه المصارف التي ترغب في خدمة العملاء ذوي الدخل المحدود عقبة إرتفاع تكاليف فتح الحسابات المصرفية من خلال الإجراءات التقليدية لاسيما تكاليف المرتبطة بمكافحة تبيض الأموال و تمويل الإرهاب.

إن القواعد الخاصة بفتح حسابات الودائع الجديدة غالباً ما تنطوي على عدد من المتطلبات يجد ذوي الدخل المحدود صعوبة في تلبيةها (أشكال مختلفة لتحديد الهوية، إثبات عنوان، مصادر الدخل، وغيرها...).

من هنا ضرورة تخفيف الإجراءات والمستندات المفروضة وفقاً لمتطلبات الامتثال وإجراءات اعرف عميلك لتسهيل حصولهم على حساب وبالتالي ارتفاع نسب الشمول المالي. يمكن تحقيق ذلك من خلال وضع سقف محدد لحجم الحسابات، وفرض بعض القيود على القيمة التراكمية للمعاملات، و/أو قنوات الوصول إلى الأموال، إذ يمكن أن تؤدي إلى خفض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي تمكين شريحة أكبر من العملاء خاصة ذوي الدخل المحدود من العملاء من الوصول إلى منتجات مالية مبسطة.

شهدت العديد من البلدان نجاحاً أكثر من غيرها في زيادة الشمول المالي، لا سيما تلك التي تتوفر لديها خدمات مصرفية إلكترونية والتي يمكن من خلالها فتح الحسابات عن بعد، إنما يتطلب الأمر وجود قاعدة بيانات موحدة وكاملة يمكن الوصول إليها بسهولة (مثل Digital ID) مرتبطة بنظام ممكن لإجراءات إعرف عميلك (eKYC).

إن تنفيذ متطلبات فتح الحسابات ذات القيمة المنخفضة المبسطة على أساس المخاطر (Risk Based KYC) يجب ان تدرج على عدة مستويات وفقاً لقيم الحسابات، فكلما ارتفع حجم الحساب و حركته ترتفع المتطلبات تدريجياً الأمر الذي يسهل إجراءات فتح الحسابات ويحد من المخاطر.

ماذا سيكون أثر هذا؟

1- إعادة تنظيم مختلف المنتجات في السوق حول مخطط واحد استناداً إلى حسابات الإيداع والحسابات الجارية، إضافة لتسليط الضوء على المنتجات التي كانت في السابق لا تعتبر حسابات الإيداع (ودائع ذات قيمة متدنية)؛

2- توفر المزيد من المرونة للبنوك التجارية الذين يشاركون في توزيع المدفوعات الحكومية (تمكن استخدام الوسائل الإلكترونية تحويل المدفوعات بسرعة وكلفة منخفضة)؛

3- تمكن الحصول على منتجات جديدة، والتي صمم العديد منها حول وسائل الدفع (إيداع، سحب، تحويل و دفع بالوسائل الإلكترونية) الذي لم يكن ممكناً بدون هذا التنظيم.

ينبغي عرض هذا المشروع على السلطات الرقابية (هيئات التحقق من الإمتثال) لمعرفة ما إذا كانت مطابقة لمتطلبات مكافحة تبيض الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب الحالية.

ما يبشّر بأفاق إيجابية لهذا المشروع هو حقيقة أنه بعد عدة سنوات، يكون هناك ما يكفي من البيانات المتاحة عن جميع المتعاملين الذين كانوا يستخدمون القنوات غير الرسمية لإجراء معاملاتهم المالية، مما يؤدي إلى استجابة إيجابية من السوق وبالتالي تحسن نسب الشمول المالي، على أمل أن تمكّن تلك المعلومات الإضافية إثبات توفر الكم الكافي من تلك المعلومات لمراقبة المخاطر المحتملة.

### ثالثاً: الأسباب الموجبة لإصدار الهوية الرقمية المصرفية

باتت التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي في الزمن الحالي، هي الأرضية الأساس للمشاريع الجديدة في مختلف القطاعات، وبخاصة الخدماتية منها، كالمصارف وعموم المؤسسات المالية. والدول التي تتخلف عن اللحاق بركب التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، تتخلف حكماً عن تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، المطلوبة لرفع مستوى الاقتصاد، وتحسين نمط عيش المواطنين.

إن عتبة إرتفاع تكاليف فتح الحسابات المصرفية بسبب الإجراءات المرتبطة بالإمتثال التي غالباً ما تنطوي على عدد من المتطلبات يجد ذوي الدخل المحدود صعوبة في تلبيةها تحتم علينا ضرورة تخفيف تلك الاجراءات والمستندات المفروضة وفقاً لمتطلبات الامتثال واجراءات اعرف عميلك KYC لتسهيل حصولهم على حساب وبالتالي إرتفاع نسب الشمول المالي.

وبالتالي نرى أن الأسباب الموجبة لإصدار البطاقة الرقمية المصرفية هي:

- 1- تسهيل إجراءات فتح الحسابات.
- 2- تشجيع الإستفادة من المنتجات المالية المستحدثة وتسهيل الحصول عليها (مثلاً: تقنية الـ Blockchain ، و العملة الرقمية Digital Currency...)

3- التشجيع على إستخدام الهاتف النقال في المعاملات المصرفية والمالية.

4- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي.

5- تساهم في إغناء قاعدة بيانات المصارف المركزية.

6- تساهم في حماية البيانات الشخصية من خلال أخذ موافقة العميل المسبقة قبل إستخدام البيانات الخاصة به بما يتلاءم مع القوانين الجديدة بحماية المعلومات الشخصية (GDPR) الصادرة عن الإتحاد الأوروبي.

### رابعاً: خريطة الطريق لإصدار الهوية الرقمية المصرفية

على المصارف المركزية تبني إصدار الهوية الرقمية كونها الجهة الوحيدة المراقبة لعمل مقدمي الخدمات المالية في كل بلد (باستثناء خدمات التأمين وخدمات أسواق رأس المال) و يمكن تحقيق ذلك من خلال:

- إستطلاع آراء مقدمي خدمات البطاقات الرقمية.
- خلق هوية مصرفية رقمية ضمن قاعدة بيانات موحدة وكاملة يمكن الوصول إليها بسهولة (مثل Digital ID) مرتبطة بنظام ممكن لإجراءات إعرف عميلك (eKYC).
- إصدار تعاميم وقوانين تنظم وضع سقف محدد لحجم الحسابات، وفرض بعض القيود على القيمة التراكمية للمعاملات، و/أو قنوات الوصول إلى الأموال، على أساس المخاطر (Risk Based KYC)

يجب ان تدرج على عدة مستويات وفقاً لقيم الحسابات، فكلما ارتفع حجم الحساب و حركته ترتفع المتطلبات تدريجياً الأمر الذي يسهل إجراءات فتح الحسابات ويحد من المخاطر. مما تؤدي إلى خفض مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي تمكين شريحة أكبر من العملاء خاصة ذوي الدخل المحدود من العملاء من الوصول إلى منتجات مالية مبسطة.

- نشر الوعي حول البطاقة الرقمية من خلال المؤتمرات والمحاضرات والإعلانات والتركيز على طلاب الجامعات لأنهم يشكلون المصدر الأفضل للمستخدمين المحتملين للبطاقة الرقمية المصرفية.

### خامساً: الآثار الإيجابية لإصدار الهوية الرقمية المصرفية

شهدت العديد من البلدان نجاحاً أكثر من غيرها في زيادة الشمول المالي، لا سيما تلك التي تتوفر لديها خدمات مصرفية إلكترونية والتي يمكن من خلالها فتح الحسابات عن بعد، إنما يتطلب الأمر وجود قاعدة بيانات موحدة وكاملة يمكن الوصول إليها بسهولة (مثل Digital ID) مرتبطة بنظام ممكن لإجراءات إعرف عميلك (eKYC).

أما عن أثر تنفيذ متطلبات فتح الحسابات ذات القيمة المنخفضة المبسطة، فيتوقع أن يكون كما يلي:

1- إعادة تنظيم مختلف المنتجات في السوق حول مخطط واحد استناداً إلى حسابات الإيداع والحسابات الجارية، إضافة لتسليط الضوء على المنتجات التي كانت في السابق لا تعتبر حسابات إيداع (ودائع ذات قيمة متدنية)؛

2- توفر المزيد من المرونة للبنوك التجارية الذين يشاركون في توزيع المدفوعات الحكومية (تمكن استخدام الوسائل الإلكترونية تحويل المدفوعات بسرعة وكلفة منخفضة)؛ وخاصة المدفوعات غير الدورية.

3- تمكن الحصول على منتجات جديدة، والتي صمم العديد منها حول وسائل الدفع (إيداع، سحب، تحويل و دفع بالوسائل الإلكترونية) الذي لم يكن ممكناً بدون هذا التنظيم.

إنما ينبغي عرض هذا المشروع على السلطات الرقابية (هيئات التحقق من الإمتثال) لمعرفة ما إذا كانت مطابقة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب والتهرب الضريبي الحالية.

ما يبشّر بأفاق إيجابية لهذا المشروع هو حقيقة أنه بعد عدة سنوات، يكون هناك ما يكفي من البيانات المتاحة عن جميع المتعاملين الذين كانوا يستخدمون القنوات غير الرسمية لإجراء معاملاتهم المالية، مما يؤدي إلى استجابة إيجابية من السوق وبالتالي تحسن نسب الشمول المالي، على أمل أن

تمكّن تلك المعلومات الإضافية إثبات توفر الكم الكافي من تلك المعلومات لمراقبة المخاطر المحتملة.

### سادساً: مخاطر إصدار الهوية الرقمية المصرفية

بالرغم من الإيجابيات العديدة لإصدار الهوية الشخصية الرقمية على السلطات الرقابية التحوّط للمخاطر التي قد تنجم عنها وهي:

1. المخاطر السيبرانية، وهي تتفاقم و تتطور وتزداد صعوبة يوماً بعد يوم مما يحتم البقاء على إطلاع دائم بالتطور التكنولوجي ويفرض ضخ الكثير من الأموال لتحديث البرامج المرتبطة بها، على أن يتم التركيز على النقاط التالية:

- المرونة و التعافي من الكوارث: لتقليص معوقات عمل برامج المعلوماتية التي تساعد على تيسير المعاملات الاساسية و المهمة.
- الهندسة، التطور و التجارب: التأكد من وجود نظام ذات معايير هندسية و مؤسساتية ذات جودة عالية، و عليه أن يكون قابلاً لتقديم خدمات طويلة الأجل و موثوقة و في متناول اليد بالإضافة الى القدرة على وجود نظام للمراجعة.
- الالتزام و جودة المعلومات: تأسيس نظام معلوماتي متقن مع تأمين مصادر معلومات موثوقة لتفادي عدم الامتثال و الوقوع بأخطاء بالمعاملات التجارية الناتجة عن نقص أو ضعف أو معلومات خاطئة.



○ امثال تكنولوجيا المعلومات: للمحافظة على نظام المعلوماتية والامثال للنظم والقوانين و العمل مع فريق وحدات الامثال للمحافظة على حسن تطبيق القوانين.

2. مخاطر حماية تبادل المعلومات الشخصية، من الضروري حماية المعلومات المالية والشخصية للعملاء بما لا يتعارض مع التشريعات النافذة لاسيما قانون سرية المصارف وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وقانون الحماية العامة للبيانات الشخصية (Global Data Protection Regulation - GDPR) الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الإتحاد الأوروبي بتاريخ 2016/4/27. إذ من الممكن ان توزع المعلومات الشخصية دون موافقة العميل على جهات غير مخولة الحصول عليها. من هنا ضرورة مكافحة تسرب المعلومات الخاصة والمعاملات المزورة والابتزاز والحفاظ بشكل آمن على سرية المعلومات المالية الشخصية للعملاء.

### سابعاً: محو الأمية الرقمية (Digital Literacy)

تشير الثقافة الرقمية إلى قدرة الفرد على جمع معلومات واضحة وتقييمها وتقديمها، من خلال الكتابة ووسائط أخرى على مختلف المنصات الرقمية. يتم تقييم الثقافة الرقمية من خلال مهارات الفرد في القواعد اللغوية والكتابة والطباعة، وقدرته على إنتاج النصوص والصور والصوت والتصاميم باستخدام التكنولوجيا. وفي حين تركز الثقافة الرقمية أصلاً على المهارات الرقمية وأجهزة الكمبيوتر المستقلة عن الشبكة، فقد تحوّل بعض هذا التركيز نحو الأجهزة الإلكترونية الجواله، جزاء ظهور الإنترنت واستخدام

وسائل التواصل الاجتماعي. والثقافة الرقمية لا تحلّ محلّ أشكال التعلّم التقليدية، بل تعوّل على المهارات التي تعتبر ركيزةً لأشكال التعلّم هذه.

تتداخل الثقافة الرقمية مع الثقافة المعلوماتية، لأن معظم تقنيات الوسائط الرقمية تتطلب كفاءات معلوماتية معيّنة. وفي هذا السياق، يميّز المعلقون بين الثقافة الرقمية والثقافة المعلوماتية، كونها مجموعة كفاءات تقضي باستخدام وسائل معلوماتية لوسائط سبقت انتشار الكمبيوتر الشخصي ووجوده في كلّ مكان وزمان. كما تشمل الثقافة المعلوماتية، على سبيل المثال لا الحصر، مواضيع كأمّن المعلومات وأسس المنطق الرقمي القائم على الجبر البوليني Boolean algebra والتحليل العددي، وهي مواضيع مهمّة بالنسبة للثقافة المعلوماتية، إنما لم تسبقها أية مهارات تماثلية واسعة الانتشار.

إن ظهور الثقافة الرقمية أثار العديد من التعليقات وحثّ على تطوير معايير قياس مختلفة. إنما يبقى التوافق محدوداً بشأن المقاييس الواجب استخدامها، نظراً لوجود مصادر مختلفة تقدّم معايير مختلفة، بعضها مبهم للغاية أو غير دقيق.

### ثامناً: التوصيات والخلاصة

في النهاية يوصى بقيام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتبني إصدار الهوية الرقمية من خلال:

- إستطلاع آراء مقدمي خدمات البطاقات الرقمية.

- خلق هوية مصرفية رقمية ضمن قاعدة بيانات موحدة وكاملة يمكن الوصول إليها بسهولة) مثل (Digital ID) مرتبطة بنظام ممكن لإجراءات إعرف عميلك (eKYC).
- إصدار تعاميم وقوانين تنظم وضع سقف محدد لحجم الحسابات، وفرض بعض القيود على القيمة التراكمية للمعاملات، و/أو قنوات الوصول إلى الأموال، على أساس المخاطر (Risk Based KYC)، ويجب أن تتدرج على عدة مستويات وفقاً لقيم الحسابات. فكلما ارتفع حجم الحساب وحركته، ترتفع المتطلبات تدريجياً، الأمر الذي يسهل إجراءات فتح الحسابات ويحد من المخاطر. مما يؤدي إلى خفض مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي تمكين شريحة أكبر من العملاء خاصة ذوي الدخل المحدود منهم من الوصول إلى منتجات مالية مبسطة.
- نشر الوعي حول البطاقة الرقمية من خلال المؤتمرات والمحاضرات والإعلانات والتركيز على طلاب الجامعات لأنهم يشكلون المصدر الأفضل للمستخدمين المحتملين للبطاقة الرقمية المصرفية.



للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: (9712) 6215000+

فاكس رقم: (9712) 6326454+

البريد الإلكتروني: [centralmail@amfad.org.ae](mailto:centralmail@amfad.org.ae)

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>



<http://www.amf.org.ae>



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND



مجلس محافظي البنوك المركزية والبنوك العربية  
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND  
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS